الأمم المتحدة S/PV.7141

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٤١**

الثلاثاء، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة لوكاس	(لكسمبرغ)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيبال
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا	السيدة كنغ
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي - أه
	رواندا	السيد مانزي
	شيلي	السيد إراثوريث
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد أرو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2014/158)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1426801 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2014/158)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/158 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيرفي لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على منحي هذه الفرصة لكي أقدم مرة أخرى إحاطة إعلامية لمجلس الأمن عن الحالة في جنوب السودان وأن أعرض أحدث تقرير للأمين العام (S/2014/158).

قبل ثلاث سنوات ونيف منذ إجراء الاستفتاء الذي أدى إلى استقلال جنوب السودان، لا بد من القول بأن البلد غارق في حالة مأساوية تتسم بالعنف الشديد. إذ يُقدر عدد المدنيين الذين يُقتلون بوحشية أو تساء معاملتهم بالآلاف، ويوجد على الأقل ٨٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والأشخاص المشردين، منهم ٧٥ ٠٠٠ يعيشون في مخيمات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. على الرغم من توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، لا بد من الإبلاغ بأن كلا الطرفين يواصلان القتال ضد بعضهما البعض في انتهاك لهذا الاتفاق. مع حلول موسم الأمطار، نخشى أن الحالة الإنسانية الصعبة للغاية أصلا أن تتدهور. وعلاوة على ذلك، تشير نتائج التحقيق الأولية إلى ارتكاب فظائع وحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من قبل الطرفين كليهما أثناء القتال. وفي هذا الصدد، أود الترحيب بالأنباء عن تشكيل الاتحاد الأفريقي للجنة للتحقيق.

إنَّ هذه الأزمة في الأساس أزمة سياسية وطنية. وقد امتدَّ النزاع إلى البلد بأكمله. ولم تسلم منه أية منطقة. فصحيح أنَّ العنف وقع بشكل رئيسي في ولايات جونقلي، أعالي النيل، الوحدة، وسط الاستوائية، لكن الاستقطاب السياسي الناجم عن النزاع يؤثر الآن على حياة جميع سكان جنوب السودان وعلى أعمال الحكومة في أنحاء البلد كلها.

لذا، فإنَّ عملية الوساطة بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قد ركَّزت على ثلاث أولويات هي: وقف الأعمال العدائية، الأزمة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان والحوار السياسي الوطني. وكما تعلمون ومثلما ذكرت، فإنَّ عملية الوساطة التي أدارتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أفضت في ٢٣ كانون الثاني/يناير إلى توقيع اتفاقات بين حكومة جنوب السودان والجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على وقف الأعمال العدائية وأوضاع المعتقلين. والوساطة برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أدَّت أيضا إلى إطلاق سراح سبعة قادة سياسيين للحركة الشعبية لتحرير السودان، من بين أحد عشر

قائدا كانوا معتقلين في مستهلّ الأزمة السياسية في كانون الأول/ديسمبر كما قد تذكرون.

وأثناء الجولة الثانية من المفاوضات، وافقت الأطراف على حلِّ النزاع السياسي المتأصِّل في الديناميات الداخلية للحركة الشعبية لتحرير السودان. ومن المتوقع أن يُعقد اجتماع بين الأعضاء الثمانية لقيادة حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان – أربعة حلفاء لرئيس الحزب، الرئيس سلْفا كير، وأربعة من معارضيه – لإيجاد حل لأزمة الحزب الداخلية. ومن المقرَّر إجراء هذه المفاوضات برعاية مشترَكة من مسؤولي الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي والمؤتمر الوطني الأفريقي.

وبهدف ضمان أن يشمل ذلك المسعى إلى المصالحة الوطنية جميع شرائح المجتمع، تعقِد الوساطة في هذا الأسبوع منتدى للمجتمع المدني، حيث يمكن النظر في آرائه بشأن تحديد السبُل التي تتيح للبلد أن يمضي قدُما.

(تكلم بالإنكليزية)

والمطلب الرئيسي للمعارضة هو الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين الأحد عشر. وقد أفرج عن سبعة منهم فعلا في ٢٩ كانون الثاني/يناير، لكنَّ الأربعة الباقين لا يزالون رهن الاعتقال، وبدأت إجراءات محاكمتهم في ١١ آذار/مارس. وحلُّ هذه المسألة سيكون ضروريا لإحراز تقدم ملموس في المحادثات.

وعلاوة على ذلك، تبقى الهوَّة بين الأطراف واسعة بشأن مضمون الحوار واسع النطاق وهدفه وتسلسله على النحو الذي تراه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ومع أنَّ الحكومة توافق على عقد مؤتمر وطني، فإنها ما فتئت تُصِرّ على عقده داخل البلد حالما يتمّ الاتفاق على وقف إطلاق النار ويجري تنفيذه بفعالية. والقوى المعارضة للحكومة، بما فيها كل من الجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والقادة السياسيين المُفرَج عنهم، تطالب من جهة أخرى بالبدء الفوري لحوار واسع النطاق، إضافة إلى تشكيل حكومة مؤقتة قبل الانتخابات.

وستواصل الحالة الأمنية والإنسانية في جنوب السودان تردِّيها إلى أن تشارك الأطراف مشاركة كاملة في المحادثات السياسية، وتحترم وقف الأعمال العدائية وتسمح بحرية التنقل للأمم المتحدة وشركائها. وما انفكّ كلا الطرفين يعطيان الأولوية لتحقيق المكاسب العسكرية على المحادثات الرامية إلى تسوية سياسية شاملة. وقد أثَّرت الأزمة فعلا على أمن المنطقة. وكلما طال أمدها، سيتاح مزيد من الفرص السانحة للمزيد من التدخل الإقليمي.

والإرساء الفوري لآليات الرصد والتحقق أساسي في هذا الصدد. وقد شُكِّلت لجنة تقنية مشترَكة لها مقرٌّ يعمل في جوبا، ويجري تدريب أفرقة للرصد والتحقق للانتشار في ستة مواقع في مناطق النزاع. وبهدف ضمان الرصد والتحقق الفعَّالَين والقويين، قرَّر رؤساء دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ١٣ آذار/مارس نشر قوة حماية وردع قادرة على توفير الأمن للمراقبين. وفي هذا الأسبوع، ترسل إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مخطِّطين إلى أديس أبابا للعمل مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وشركاء آخرين على تطوير مفهوم عمليات تلك القوة وأساليب تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقد أوضحت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أنها ستحتاج إلى الدعم المالي من الدول الأعضاء لنشر تلك القوة واستدامتها. وسنُبقي المجلس مطَّلعا عن كثب على التطورات المستجدَّة في هذا الصدد.

لقد نُشرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لمساعدته على التحوُّل إلى دولة ديمقراطية، ومساعدة قيادته في تقديم مكاسب السلام والاستقلال لمواطنيها بعد طول

انتظار. واليوم، تقف القيادة منقسمة، ومؤسساتها الأمنية مفكّكة، والأمن يسقط ضحية التوتُّرات الطائفية. وفي ظل هذه الظروف، وكما نوقش مع المجلس، فإنَّ مبرِّر وجود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لم يَعُد قائما بعد الآن.

ولهذا السبب، فإنَّ تقرير الأمين العام عن جنوب السودان المعروض أمام المجلس يسلِّط الضوء على الحاجة إلى تحوُّل استراتيجي في وضعية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وبناء على ذلك، سنوقف مؤقتا الأنشطة المكرَّسة لتوسيع سلطة الدولة، ونركِّز على خمس أولويات رئيسية، كلها في إطار موقف الحياد، وهي: حماية المدنيين، تيسير المساعدة الإنسانية، رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، منع المزيد من العنف بين الطوائف،دعم عملية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية حيثما وكلما دعت الحاجة وبحسب القدرات.

إنَّ قوات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تعمل بولاية خاضعة للفصل السابع، تسمح باستخدام القوة لحماية المدنيين وضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأصولها. وستكون أولوية الحماية للذين يلوذون بمجمَّعات الأمم المتحدة والمواقع الأخرى التي يبحثون فيها عن ملاذ، حيث ستحاول البعثة تقديم الدعم بتيسير الوصول الإنساني. وبالتالي، فمع وصول قوات إضافية وتهيئة الظروف لعودة مأمونة وطوعية للأشخاص المشردين داخليا، وبناء على طلب الشركاء في المجال الإنساني، يتَّسع انتشار عملية الحماية بحيث تُسهم في تهيئة الظروف لعمليات العودة المأمونة والطوعية. ولتنفيذ ولاية الحماية تلك، اسمحوا لي أن أقول ثانية، إنَّ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ستتمسَّك بالحياد الصارم، متفاعلة مع كلا الجانبين بحسب الضرورة، للتواصل مع المدنيين المعرَّضين للخطر وتيسير الوصول إليهم.

وفيما يتعلق بالأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فإنها ستسترشد بمبدأين أساسيين. أولا، إنَّ البعثة لن تقوم بأي نشاط يمكن أن يعزز قدرة أيٍّ من الجانبَين على القيام بأية عمليات عسكرية أو عدائية، وثانيا، لن تشترك البعثة مع الأطراف في أيِّ نشاط يمكن أن يعرِّض للخطر عملية الوساطة التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

والموقف الجديد للبعثة سيبقى على حاله حتى تنجز الأطراف اتفاقا سياسيا شاملا. وعندئذ، سنجري استعراضا متكاملا وأكثر شمولا لولاية البعثة ووضعيتها وقدراتها، ونقدِّم المزيد من التوصيات إلى مجلس الأمن.

وفي هذه المرحلة، يتعيَّن عليّ طرح مسألة شديدة الخطورة. لقد كانت هناك حملة سلبية ضد بعثة الأمم المتحدة وقيادتها في جنوب السودان، يبدو أنها منهجية ومنظَّمة. وكان هناك تشويه غير مقبول لسمعة الأمم المتحدة من جانب بعض المسؤولين المحليين والوطنيين، مع تظاهرات عامة، ومقالات في وسائط الإعلام ومضايقات لموظفي الأمم المتحدة، إلى حدِّ تعريض حياتهم للخطر. وفي ظل هذه الظروف، سيتعيَّن علينا التفكير في المزيد من سحب موظفينا وخفض أنشطتنا إلى الحدّ الأدنى المطلق المتعلق بالحماية ورصد حقوق الإنسان ودعم المساعدة الإنسانية.

وقد استُخدم الحادث الذي وقع في ٧ آذار/مارس في رمبيك، حيث صادرت السلطات الوطنية أسلحة وذخائر تخص وحدة تابعة للأمم المتحدة، لتأجيج المناخ السلبي في ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة. وأوفدت فريقا رفيع المستوى يوم الأربعاء الماضي لإجراء تحقيق لتحديد الأخطاء التي ارتُكبت في عملية شحن تلك المعدات. وعرضنا على الحكومة إجراء تحقيق مشترك لكي نثبت ببساطة حسن نيتنا ولنوفر الشفافية الكاملة. وللأسف، فإن ذلك العرض قوبل بالرفض.

والوضع خطِر. فقد توقفت عمليات برنامج الأغذية العالمي تقريبا على الرغم من الحاجة الماسة إلى المساعدة الإنسانية. وهناك تأخير في نقل الإمدادات الإنسانية عبر الحدود. وتشمل

هذه الإمدادات، على سبيل المثال، الأغذية والبذور اللازمة لزراعة المحصول القادم والتي يلزم تهيئتها مسبقا على وجه الاستعجال قبل حلول الموسم المطير. وتقوم قوات أمن جنوب السودان بتفتيش الرحلات الجوية للأمم المتحدة وإيقاف القوافل ومضايقة الموظفين. وبدأت المظاهرات ذات الطابع المنظم ضد البعثة تستخدم نبرة عدائية جدا بصورة متزايدة. وأصبحت حرية تنقل أفراد البعثة مقيدة بشدة على الرغم من المساعي المتكررة، بما في ذلك الاتصالات التي أجراها الأمين العام مع الرئيس كير.

ويحدونا أمل كبير جدا في أن يتغير الوضع قريبا، حيث أن استمراره أمر غير مستدام، ولا هو مقبول في الواقع. وأود أن أحث مجلس الأمن وأعضاءه على التدخل بالنيابة عن البعثة وإدانة الحملة والطلب إلى الرئيس كير أن يدينها بنفسه على الفور وأن يصدر تعليمات إلى السلطات الوطنية والمحلية وكوادر الحركة الشعبية من أجل وقفها.

(تكلم بالفرنسية)

لقد كان القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر الماضي، والذي يأذن بنشر أعداد إضافية من القوات ووحدات الشرطة في إطار البعثة، حسن التوقيت بكل تأكيد وأسهم إسهاما كبيرا في إنقاذ الأرواح على أرض الواقع. وفي ضوء العراقيل التي تواجه إيجاد حل سياسي للأزمة، يطلب الأمين العام إلى مجلس الأمن زيادة الحد الأقصى لعدد القوات العسكرية وأفراد الشرطة العاملين في البعثة لمدة عام واحد، وذلك خارج إطار التعاون بين البعثات. وبالتالي، سيرتفع الحد الأقصى من ٠٠٠ ٧ إلى ٥٠٠ ١٢ جندي وأربع وحدات شرطة متنقلة.

وسيجري نشر الأفراد العسكريين الإضافيين على ثلاث مراحل. وستُنفذ المرحلة الثانية، اعتبارا من الآن وحتى نهاية حزيران/يونيه بنشر ٨٠٠ ٢ جندي وثلاث وحدات شرطة متنقلة على أرض الواقع. وفي المرحلة الثالثة، من المقرر نشر كتيبتي المشاة المتبقيتين وسيبدأ تنفيذها بعد انتهاء البعثة من إعادة تقييم الحالة وقدرتها على الاستيعاب.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على أن شعب جنوب السودان قد عانى أكثر من اللازم ولفترة طويلة جدا. وأمنيته الوحيدة هي أن تنتهي الأزمة في أقرب وقت ممكن. ومن واجب السلطات السياسية اليوم أن توقف العنف وأن تقوم بذلك فورا. ويجب عليها إصدار أوامر إلى القوات التابعة لكل منها بوقف العمليات العسكرية دون إبطاء والمشاركة بصورة كبيرة وبناءة في المحادثات الجارية في أديس أبابا والعمل من أجل بناء دولة تؤدي وظائفها من خلال مؤسسات ديمقراطية وعمليات تتسم بالشفافية، على أن تكون قابلة للمساءلة عن أعمالها أمام ممثلين ينتخبهم الشعب. وقد كان المجتمع الدولي ضامنا لاتفاق السلام الشامل الذي سمح لجنوب السودان بالحصول على استقلاله. ومن واجبنا، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن نُذكر الأطراف في جنوب السودان بالالتزامات التي قطعتها في إطار الاتفاق.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد لادسوسس على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن للسيدة ملامبو – نغوكا.

السيدة ملامبو – نغوكا (تكلمت بالإنكليزية): قبل عامين، احتفل المجتمع الدولي مع شعب جنوب السودان باستقلاله ودولته الجديدة وبانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة. واليوم، فإن جنوب السودان قد فقد السلام والمجتمع الدولي مُطالب بمساعدة شعب جنوب السودان على استعادة السلام الذي تحقق بشق الأنفس، فيما يستمر العنف من قبل الأطراف المتصارعة. وقد تسببت الحالة في أزمة إنسانية خطيرة، أثرت على نحو غير متناسب على النساء والفتيات.

ومنذ بداية الصراع الحالي في كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت مع سيدات من المجتمع المدني وممثلين لجنوب السودان داخل البلد وفي أديس أبابا أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي وفي نيويورك في هذا الأسبوع خلال الدورة الحالية للجنة وضع المرأة.

وقبل شهر واحد، أتيحت لي الفرصة لزيارة جوبا. ولدى وصولي، كان في استقبالي حوالي مائة امرأة يحملن شعار ”سودانيات جنوبيات من أجل السلام“، وقد طالبن بالسلام وبالحصول على دعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومن الأمم المتحدة. وجاءت هؤلاء النساء من جميع أنحاء البلد ومن جميع أطراف النزاع. وهن شريكات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة كما أنهن شريكات لمجلس الأمن من أجل السلام والأمن في جنوب السودان.

وأثناء زيارتي، اجتمعت مع الرئيس سلفاكير وعدد من كبار الوزراء، بما في ذلك وزير شؤون مجلس الوزراء ووزراء العدل والتعليم والمالية. واجتمعت أيضا مع الجهات المانحة وممثلي وكالات الأمم المتحدة ورئيس البرلمان وأعضاء المجلس التشريعي الوطني والقيادات النسائية والمشردات اللاتي يعشن في مواقع حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان.

وقد هالتني الظروف المعيشية لأولئك الذين يقيمون في مواقع الحماية. وأدى حلول الموسم المطير إلى زيادة تردي الحالة التي كانت قد بلغت مرحلة حرجة بالفعل. والكثافة السكانية في أماكن العيش تزيد بواقع ١٣ مرة على الحد الأدنى الإنساني الموصى به. وهذه الظروف تشكل مخاطر كبيرة على الفتيات والنساء على صعيد الصحة والحماية والأمن. ففي تلك المواقع، لا يوجد سوى مرحاض واحد لأكثر من ٢٠٠ شخص وتوجد بلوعات صرف صحي مفتوحة داخل المخيم نفسه.

والنساء والفتيات يتعرضن لمستويات عالية من العنف والجريمة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وتقع هجمات داخل المخيات وخارجها على السواء. وعندما تغادر النساء المخيمات بحثا عن الطعام لأسرهن، فإنهن يتعرضن أيضا للعنف. وسكان المخيمات الذين رأيتهم غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال. وكانت النساء اللاتي تكلمت معهن في حالة كرب وهن يعانين من صدمات نفسية في الغالب.

وتشير البيانات الواردة من أحد المواقع إلى أن ٥٨ في المائة من الأسر المعيشية تعيلها نساء وأن ٣٤ في المائة من الأسر المعيشية قد فقدت فردا أو أكثر من أفراد الأسرة. وبعض النساء لا يعرفن أين يوجد أطفالهن؛ وبعضهن يعانين من فقد الزوج أو مقتله. وعانت الكثيرات منهن من أعمال عنف. وأعربن جميعا عن شعور بعدم اليقين إزاء مستقبلهن أو مستقبل أسرهن وأشرن إلى أنهن يكافحن من أجل البقاء.

وأدى الصراع الحالي إلى تفاقم ظروف الفقر والعنف القاسية بالفعل. وفضلا عن ذلك، فإن السودانيات الجنوبيات يعانين من أعلى مستويات الوفيات النفاسية في العالم. وأكثر من ٨٠ في المائة من النساء أميات. وكشفت دراسة للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة أن نحو ٤٠ في المائة منهن قد تعرضن لعنف بدني أو جنسي. وما يواجهنه هو مسألة شديدة الإلحاح، إنها مسألة حياة أو موت.

واستجابة المجتمع الدولي غير كافية بالمرة حتى الآن، حيث أن التعهدات المقدمة لا تكفي لتمويل سوى ٢٤ في المائة من الاحتياجات التي توخاها النداء. ويعمل زملاؤنا من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية بجدية شديدة ولكن الموارد محدودة للغاية.

وأحث المجلس على القيام بدوره لكفالة الاستجابة على نحو فوري وحاسم بقدر أكبر لدعم شعب جنوب السودان والوكالات التي تجلب مواد إغاثة إلى البلد. ومن جانبنا،

وبالتعاون مع شركائنا مثل بعثة الأمم المتحدة، فإننا نبذل قصارى جهدنا للتأكد من أن الاستجابة الإنسانية تراعي تماما الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات وتيسر مشاركتهن الكاملة.

وخلال زيارتي، قدمت التزاما بأن تبدأ هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودا إنسانية في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة في جوبا، وذلك لدعم الجهود الجديرة بالإشادة التي تبذلها الوكالات الشقيقة. وينصب تركيزنا على توفير أماكن آمنة وتقديم دعم نفسي واجتماعي، فضلا عن التدريب على توليد الدخل واكتساب المهارات. ونشارك أيضا في دورات لا تزال في بدايتها لمحو أمية الكبار ونستكشف السبل الكفيلة بعدم حرمان الأطفال والشباب الذين لا يجدون فكاكا من حياة المخيمات من التعليم أثناء الأزمة الراهنة.

وأشارت النساء اللاتي التقيت بهن في مواقع الحماية إلى الآثار المترتبة على الأزمة الإنسانية الراهنة وعبرن عن قلقهن إزاء المستقبل وطالبن بإشراكهن في مفاوضات السلام. وقدرهن على الصمود مذهلة، وكذلك رغبتهن العارمة في السلام. وقد احتشدن على نحو يتخطى الانقسامات وبنين ائتلافات شاملة للجميع. وهن يطالبن بأن يكون صوتهن مسموعا عند اتخاذ القرارات الرامية لحل الأزمة، وإعادة بناء بلدهن.

وقد تواصلت أيضا مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بشأن تمثيل المرأة في محادثات السلام. وأنا أثني اليوم على السفير مسفن، كبير الوسطاء في محادثات السلام التي ترعاها الهيئة، على الجهود التي بذلها لتشجيع إشراك المرأة. وأحيي الجهود التي يبذلها الجانبان من أجل ضمان مشاركة المرأة. حيث كان لكل جانب ثلاث وسيطات.

وقد أعرب الرئيس كير أيضا عن التزامه وطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، دعم تمثيل المرأة في أديس أبابا، بالإضافة إلى النساء الأعضاء في الوفود. لكن لا يزال يتعين القيام بالكثير. وحتى تكون المفاوضات مستدامة، يجب أن تصل إلى أبعد من جانبي طرفي الصراع. ومن أجل التمثيل المتساوي للمرأة في المحادثات، ثمة حاجة إلى اضطلاع المجتمع المدني بدور قوي وللخبرة والتحليل الجنسانيين. وقد عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة فريق الوساطة التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بكبير مستشارين في الشؤون الجنسانية، وتتطلع إلى دعم جهوده من خلال ذلك، ومن خلال وسائل دعم أخرى.

وأرحب أيضا بالتوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية، وإدراجه الاغتصاب كانتهاك معترف به. والالتزامات على الورق بحاجة إلى أن تترجم بطبيعة الحال إلى أفعال. ويجب إقامة آلية للرصد والتحقق، ونشرها لفرض وقف إطلاق النار.

إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة على استعداد لتقديم أي دعم ضروري للجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من أجل زيادة أعداد النساء في جهود الرصد والتحقق، وربطها بجهود المجتمع المدني وتقديم الخبرة المتخصصة في رصد العنف الجنسي. إنني أردد أصوات النساء في جنوب السودان التي تحث كلا الطرفين على العودة بشكل عاجل إلى طاولة السلام، وتجديد التزامهما بوقف إطلاق النار، وإيجاد حل سياسي يسمح للمشردين بالعودة إلى منازلهم، وللجنوب السوداني بالاستمرار في بناء بلده الجديد. وقد أخبرتني النساء برغبتهن في العودة إلى منازلهن ومجتمعاتهن المحلية.

وبينما تقوم حاجة إلى إجراء مفاوضات لحل الأزمة السياسية المباشرة، فإن هناك حاجة أيضا إلى المساءلة والمصالحة على حد سواء لضمان أن نبني أساس سلام مستدام. وأرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي فيما يخص إنشاء لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالنزاع في جنوب السودان، ولتقديم توصيات بشأن المساءلة والمصالحة. ومما سرني بشكل خاص، الإعلان الأسبوع الماضي، عن

تعيين خمسة مفوضين لرئاسة هذه الهيئة، ولا سيما تعيين مفوضتين، إحداهما هي المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، السيدة بينيتا ديوب. ويتيح ذلك بذل المزيد من الجهود من أجل إنهاء الإفلات من العقاب. وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم لخبير متخصص في التحقيقات الجنسية والجنسانية، ليكون عضوا في فريق اللجنة. ويتمشى ذلك مع الدعم الذي قدمناه إلى جميع لجان تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، منذ عام ٢٠٠٩، التي كان لها إلى حد كبير تأثير جيد.

لقد خاطبت المجلس أخر مرة في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي (انظر S/PV.7044)، خلال اتخاذ المجلس للقرار ٢١٢٢ (٢٠١٣). وقدم المجلس في ذلك القرار، وفي قرارات سابقة، وعودا مهمة للغاية، للمرأة فيما يخص تلبية احتياجاتها، والوفاء بالالتزام بمشاركتها. ويجري حاليا اختبار تلك الالتزامات في أماكن مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وسوريا وجنوب السودان.

إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تستفيد من اهتمام مجلس الأمن ودعمه، ونحن نتخذ تلك القرارات لفائدة الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة إليها. ويتضمن ذلك إحاطات إعلامية مثل إحاطة اليوم، والإحاطات الإعلامية التي يتلقاها المجلس من المبعوثين.

يمكننا معا إبراز نساء جنوب السودان، اللائي يواصلن بذل الجهود في أكثر الحالات مدعاة لليأس، ويمكن مقابلة شجاعتهن وتصميمهن بالتزامنا بقضيتهن، من خلال تقديم دعم أقوى لتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المخصصة للمرأة والسلام والأمن.

أشكرك مرة أخرى، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة، وأتطلع إلى المناقشة التي سنجريها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة ملامبو نكوكا على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد دنغ (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يخاطب فيها وفد بلدي مجلس الأمن خلال رئاستكم، سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم ووفد بلدكم على الاضطلاع بهذه المسؤولية خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٤، وأن أتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في رئاستكم. وأود أن أؤكد لكم دعم بلدي وتعاونه بشكل كامل معكم. وأود أيضا أن أثني على سلفكم على رئاستها للمجلس خلال شهر شباط/فبراير، عندما كان لي شرف تبادل الآراء معها حول الحالة المتأزمة في بلدنا. وأريد أن أؤكد لها وللمجلس أن الشواغل التي طلب المجلس أن تنقلها إلي، قد أبلغت كما يجب إلى سلطات بلدي، وجرى التأكيد لي بأنها تحظى بنظر جدي.

اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والإحاطة علما ببيانه المتعلق بالتحديات العملية التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في السودان. وأود أيضا أن أشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على أفكارها بخصوص الزيارة التي قامت بها لجنوب السودان، وعلى الحالة الإنسانية الراهنة. وأود أن أؤكد لها على حد سواء أن حكومة جنوب السودان سوف تولي ملاحظاتهما النظر والاهتمام اللازمين، وذلك بهدف تحسين التعاون، ونحن ننخرط معا في تسريع انتعاش شعب جنوب السودان. كما أعبر عن امتناني للسيدة هيلدا جونسون، التي تحملت النصيب الأكبر من أعباء مسؤوليات البعثة، خلال هذه الأوقات العصيبة للغاية.

ومن المؤلم جدا بطبيعة الحال الاستماع إلى تفاصيل الحالة على النحو الذي عرضت به للتو. ونحن ندرك أن كل

ذلك مدفوع بقوة بالرغبة من جانب زملائنا في الأمانة العامة والمجلس، في مساعدة شعب وحكومة جنوب السودان. بوصفي ممثلا لجنوب السودان، لا يمكن أن يكون رد فعلي دفاعيا أو منكرا أو غير مرتاح، لسماع ما قيل. لكن كل ما أريد قوله، هو أننا ندرك أن لدينا مصلحة مشتركة في معالجة الأزمة واستعادة السلام والأمن والاستقرار لشعبنا، وأننا بحاجة إلى أن ننظر إلى هذه الحالة، عندما يكون ذلك ممكنا، من كلا المنظورين. وفي ضوء ذلك، سيجسد بياني رغبتي، بل رغبتنا، في تجاوز الخلافات ومحاولة العمل معا على معالجة الأزمة.

على الرغم من المصاعب التي واجهتها علاقاتنا خلال الأزمة الحالية، لا تزال حكومة جنوب السودان تقدر وتدعم بصدق، العمل الذي يواصل مجلس الأمن والأمين العام، والهيئات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، الاضطلاع به في جنوب السودان في ظل ظروف صعبة للغاية.

ويرجع الاستنكار العام السلبي لعمل البعثة، للصدمات النفسية والإحباط والألم والغضب، الناجم عن أعمال العنف التي بدأت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولا يمكن إنكار أنه لولا فتح البعثة معسكراتها للمشردين داخليا الفارين، لكان الآلاف قد فقدوا حياتهم. ومن الواضح أيضا

أنه ليس لدى البلد ما يكسبه، والكثير مما يخسره، جراء تنفير الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. وأنا أعرف شخصيا بأن قيادة جنوب السودان، وخاصة الرئيس سلفا كير نفسه، لا يزالان يقدران بعمق الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في البلد، ويتعهدان بلا تردد باستمرار التعاون مع المنظمة.

إن الدور الذي يضطلع به مجتمع المنظمات غير الحكومية الدولية فيما يخص العمل مع البعثة من أجل إنقاذ الأرواح، هو محل تقدير كبير. ونقدر وضع خطة للاستجابة للأزمات لجنوب السودان، تهدف إلى الاستمرار في إنقاذ الأرواح، ومساعدة شعب جنوب السودان فيما يخص الشروع في عملية استعادة السلام وتطبيع الحالة في البلد.

إن من مسؤوليتنا بالتأكيد بوصفنا حكومة أن نبذل قصارى جهدنا للتعاون الوثيق مع الذين يحاولون مساعدتنا على تخفيف معاناة شعبنا.

تبذل حكومة جنوب السودان قصارى جهدها، في ظل ظروف بالغة الصعوبة، لتثبت لشعبها، وبالتأكيد للمجتمع الدولي أيضا، أنها تود أن ترى نهاية سريعة للصراع الحالي الذي يدمر بلدنا. ومن المعروف جيدا أن الرئيس سلفا كير ملتزم التزاما قويا بالسلام والوحدة والمصالحة الوطنية. ولا تزال الحكومة ملتزمة بالمحادثات برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مع الجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقد وافقت على نشر قوة إقليمية تابعة للهيئة وعلى آلية للرصد والتحقق في المناطق المتضررة. لكن للأسف لم يقبل الجناح المعارض، الذي يسيطر حاليا على مدن الناصر وأكوبو وملكال، بوجود القوة الإقليمية ولا بآلية الرصد والتحقق.

ثمة فرص تلوح في خضم الأزمات. وبما أن عملية المفاوضات تستغرق بعض الوقت، فإن من المرجح أن يعتمد جنوب السودان نهجا يتكون من مرحلتين. المرحلة الأولى هي إنهاء العنف في أقرب وقت ممكن، والعمل إلى جانب ذلك، بطبيعة الحال، على توفير المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها. أما المرحلة الثانية فسوف تخصص للنقاش المتعمق في الأخطاء التي ارتكبت في الماضي وكيف يمكن تصحيحها حتى يتسنى إعادة البلد إلى طريق السلام المستدام والتنمية والازدهار، وهو ما يحتاج إليه شعب جنوب السودان بشدة ويستحقه. نشعر بامتنان عميق للزعماء الإقليميين والشركاء الدوليين

الذين قدموا المساعدة لجنوب السودان بإتاحة الفرصة لمناقشة الخلافات ووضع الاستراتيجيات بشأن المخرج من الأزمة.

لا يمكننا، بطبيعة الحال، أن نستخف بالمشاعر المناهضة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان التي انعكست في مظاهرات عمت جميع أنحاء جنوب السودان، وربما قادت بشكل غير مباشر إلى وقوع بعض المخالفات فيما يتعلق باتفاق مركز القوات. أود أن أؤكد لمجلس الأمن أن ذلك ليس من سياسة حكومة جنوب السودان. وتعكس مناقشات مجلس الوزراء وقراراته المفهوم الذي مفاده أن الأمم المتحدة بالتأكيد شريك أساسي لجنوب السودان، وأنها تمثل حسن النية من جانب المجتمع الدولي تجاه بلدنا. ومرة أخرى، حين أقول إن الحكومة تعتزم بذل كل الجهود من أجل تهدئة الحالة واحتواء البيانات والمظاهرات العدائية، فأنا لا أتكلم فقط بالنيابة عن الحكومة، بل أيضا بالنيابة عن الرئيس شخصيا. وتأسف حكومة جنوب السودان بالتأكيد بالغ الأسف للخسائر في الأرواح بين موظفي المساعدة الإنسانية كنتيجة مباشرة لزيادة حدة التوتر في الصراع.

وكما قلت، فإنني لا أدلي بهذه الملاحظات فقط بصفتي ممثلا للحكومة، ولكن أيضا من واقع أنني تواصلت مع السلطات بشأن كل هذه المسائل. وأود أن أشير إلى إنه خلال الزيارة التي قمت بها جوبا لحضور مؤتمر للسفراء، طلبت الإذن لي من الرئيس بزيارة المحتجزين، سواء الأربعة الذين لا يزالون في جوبا، أو السبعة الموجودون في نيروبي. وعلى الرغم من حدة الخلافات، فقد أدركت مدى الرغبة العميقة لدى الجانبين، أو على الأقل لدى المحتجزين الذين تكلمت معهم، في إنهاء العدائيات في أسرع وقت ممكن حتى يتسنى استعادة السلام والوحدة والمصالحة.

وعلى الرغم من تقديري لكل ما قالته الأمم المتحدة عن الحالة في بلدنا، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يقدِّر ليس فقط حرية التظاهر السلمي التي تكفلها الديمقراطية، بل أن يقدر أيضا مشاعر الإحباط والغضب لدى الناس، خاصة عندما تتخذ إجراءات معينة تجعلهم يعتقدون، وإنْ كان ذلك خطأ، أن الذين يمثلون الأمم المتحدة قد يكونون متعاطفين مع الطرف الآخر في الصراع أو داعمين له. وإذ أقول ذلك، أود أن أشدد على أنه لا يمكن للأمم المتحدة بطبيعة الحال أن تنحاز. ومع ذلك، فإن سوء الفهم في حالة الأزمات يمكن أن يؤدي إلى ردود أفعال عدائية. وكما قلت آنفا، فإن استمرار التواصل والحوار البناء هما السبيل إلى تصحيح هذا النوع من سوء التفاهم.

معظم ما جاء في بياني هو نتاج اتصالي بالسلطات، سواء بالقيادة، أي الرئيس ونائب الرئيس، أو بالوزراء المعنيين. والواقع، لقد تكلمت في وقت سابق اليوم، مع الرئيس ونائب الرئيس. والملاحظات التي أدليت بها هي بالضبط ما طلبوا مني أن أنقله إلى المجلس.

كما هو مبين في تقرير الأمين العام (S/2014/158)، فإن حكومة جمهورية جنوب السودان تدرك أن مجلس الأمن ينظر في إدخال تغييرات على ولاية البعثة. وبالنظر إلى واقع الصراع في جنوب السودان، فإن من المفهوم بطبيعة الحال أن يقوم مجلس الأمن بإعادة النظر في أولوياته، وأن ينظر في تركيز ولاية البعثة على حماية المدنيين، وحقوق الإنسان، وإصلاح القطاع الأمني. بيد أننا نود أن نحث المجلس على الاستمرار في بعض العناصر المهمة التي ترمي إلى إحلال الاستقرار في البلد، على النحو المتوخى في البداية. وكما قلت مرارا وتكرارا، فإن الضعف أصاب جنوب السودان من جراء حرب استمرت على مدى نصف قرن من الزمان، ومن المفارقات أنه صار الآن أكثر ضعفا بسبب الأزمة الراهنة. إن البلد بحاجة إلى الدعم الدولي أكثر من أي وقت مضى.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على تقديرنا ودعمنا للعمل الذي تقوم به البعثة، والأمم المتحدة بشكل عام، على الرغم من الشواغل لدى كلا الطرفين، وهي شواغل أعتقد أنه يمكن التصدي لها وحلها من خلال الحوار البناء.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في القائمة. والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا حول الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.